

تمهيد:

التوزيع هو العنصر الثاني من عناصر النشاط الاقتصادي بعد الإنتاج، ونشاط التوزيع يهدف إلى تقسيم الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، والدخل هو عائد الإنتاج خلال فترة زمنية سواء كان مصدرها العمل أو أي عنصر إنتاجي آخر، أما الثروة فتعني مجموع السلع النافعة القابلة للتملك كالأرض والثروات وحتى المال.

1. مفهوم التوزيع:

يعرف التوزيع بأنه "توزيع الدخل القومي والثروة على قوى الإنتاج في المجتمع".

كما يعرف أيضا بأنه: "تقسيم وتوزيع الناتج الكلي بين أفراد المجتمع وقطاعاته".

لكن التعريف الأول لا يشمل كافة أفراد المجتمع، والتعريف الثاني لا يشمل توزيع الثروة، ولذلك يمكن تعريف التوزيع تعريفا شاملا بأنه: الطريقة التي يتم بها تقسيم الثروة والدخل القومي، بين أفراد المجتمع وفئاته، في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع.

2. أنواع التوزيع:

للتوزيع نوعان رئيسيان هما:

1-2- التوزيع الوظيفي: يقصد به توزيع عوائد عوامل الإنتاج، فهنا يتم توزيع الدخل على عوامل الإنتاج الأربعة (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) حسب مساهمة كل عامل في العملية الإنتاجية، فيقتضي هذا النوع توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع الذين ساهموا في العملية الإنتاجية أي حسب مقدار ما يملكه وأهمية مساهمته في العملية الإنتاجية، حيث يتميز نصيب كل فرد في الدخل القومي عن الآخر بالنظر إلى مساهمة كل واحد في العملية الإنتاجية.

2-2- التوزيع الشخصي: هو توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع، بغض النظر عن مساهمة كل فرد أو عدم مساهمته في العملية الإنتاجية.

3. التوزيع في ظل الأنظمة الاقتصادية:**3-1- التوزيع في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي:**

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ومبدأ المنافسة، وعليه فإن التفاوت في توزيع الدخل مسألة طبيعية ومتطلب من متطلبات الرأسمالية، وقد توافقت مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي كما هو معروف مع الأفكار الاقتصادية للكلاسيك والنيوكلاسيك والكينزيين، واتفقت كل مدرسة مع الأخرى أن التفاوت في التوزيع شرط ضروري لتطور المجتمع، فاهتموا بدراسة القوانين التي تتحكم في توزيع الناتج على عوامل الإنتاج، وتبنى بذلك النظام الاقتصادي الرأسمالي التوزيع الوظيفي القائم على توزيع الدخل حسب مساهمة عوامل الإنتاج الأربعة (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) في العملية الإنتاجية.

3-2- التوزيع في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي:

على اعتبار أن النظام الاقتصادي الاشتراكي يقوم على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والمنفعة العامة، وعلى هذا الأساس تكون عملية توزيع الثروة والدخل لصالح المجتمع ككل، وتكون تبعا لكمية العمل المبذول ونوعيته في العملية الإنتاجية، فالنظام الاشتراكي يقوم على البعد الجماعي للتوزيع.

3-3- التوزيع في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي:

يكون توزيع الدخل من منظور إسلامي إما وظيفيا أو شخصيا، فمن حيث طريقة التوزيع الوظيفي أقر الإسلام تفاوت الأفراد في الثروات والدخول، كنتيجة حتمية لخلق أفراد مختلفين في القدرات والمواهب والجهود، وكضرورة لتقدم المجتمع وتطوره، ولولا إقرار هذا التفاوت، لتوقف التطور ولجمدت الحياة.

ومن حيث طريقة التوزيع الشخصي لقد عني التوزيع الشخصي في الفكر الإسلامي اهتماما بالغا من قبل المفكرين وانطلاقا من تعاليم الدين الحنيف التي تحث على ضرورة توفير حد الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع فإنه لا مناصه منه إذا عجزت الموارد المتاحة للمجتمع من تحقيق هذه الغاية وتعتبر الدولة مسؤولة عن هذا سواء تحملت عبء التمويل من مواردها المالية أو اشتركت مع أفراد المجتمع في ذلك.

ومنه كفل الإسلام التوزيع الأمثل للثروة والدخل، بحيث يتحقق أقصى مدى من العدالة الاجتماعية والكفاءة الإنتاجية، ذلك أنه النظام الوحيد الذي يقيم التوازن والتكامل بين الروح والمادة وبين حق الفرد وحق الجماعة.

4. توزيع العوائد على عوامل الإنتاج:

إن توزيع العوائد على عوامل الإنتاج هو تقسيم الدخل القومي بين أفراد المجتمع أو فئاته، الذين ساهموا في الإنتاج القومي حسب مساهمة كل فرد أو فئة، في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، ولقد أطلق الاقتصاديون على هذا النوع من التوزيع العديد من التسميات، فقد أطلق عليه الكلاسيكيون "نظرية التوزيع"، ثم شاعت في نهاية القرن التاسع عشر تسمية "نظرية أثمان عناصر الإنتاج" وقد يطلق عليه: "نظرية توزيع الدخل على عناصر الإنتاج" وقد يطلق عليه: "نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج".

وقد حدد الاقتصاديون أربعة أنواع من العوائد تقابل الأنواع الأربعة لعوامل الإنتاج، فالربح عائد الأرض، والأجر عائد العمل، و الفائدة عائد رأس المال، والربح عائد التنظيم.

و سنبين معنى كل واحد منهم فيما يلي:

4-1- عائد الأرض يسمى الربح: ويعرف الربح أنه العائد الذي يحصل عليه مالك الأرض مقابل تأجير الأرض للاستفادة من مزاياها.

4-2- عائد العمل يسمى الأجر: و يعرف الأجر أنه ثمن العمل، أي المقدار من النقود الذي يدفعه صاحب العمل إلى العامل نظير خدمات يؤديها هذا الأخير، وهي بالنسبة للعامل تمثل الدخل الذي يحصل عليه في مقابل ما يبذله من مجهود في فترة معينة لحساب صاحب العمل.

و ينبغي التمييز بين الأجر النقدي (الاسمي) والأجر الحقيقي، فالأجر النقدي هو ما يحصل عليه العامل من نفود لقاء قيامه بالعمل في يوم معين، أو في فترة زمنية معينة، فهو إذن يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها العامل خلال مدة زمنية معينة، أما الأجر الحقيقي هو عبارة عن كمية السلع والخدمات التي يستطيع العامل أن يحصل عليها بواسطة أجره النقدي، فهو إذن يشير إلى مقدار السلع والخدمات التي يستطيع العامل الحصول عليها بواسطة أجره النقدي.

4-3- عائد رأس المال يسمى الفائدة: وتعرف الفائدة بأنها المبلغ المستحق على مبلغ معين أفرض لفترة معينة.

4-4- عائد التنظيم يسمى الربح: ويعرف الربح بأنه العائد الصافي أو دخل المنظم الذي ينجح في جعل تكاليفه الكلية أقل من إيراده الكلي، كما يعتبر الربح هو العائد المتبقي بعد قيام المؤسسة بدفع التكاليف الإنتاجية كافة، وما تبقى يشكل العائد الذي يحصل عليه المنظم بشكل ربح.